http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1582) السنة السابعة - الاحد (16) آب 2009

ناقشت الابعاد التنموية والاقتصادية للتعداد العام للسكان

طاولة (المدى) الاقتصادية: التعداد ضرورة ملحة سعيا لخلق قاعدة بيانات تساهم في رسم السياسات الاقتصادية المسقبلية

ناقشت الطاولة المستديرة التي نظمها القسم الاقتصادي في مؤسسة المدى للاعلام و للثقافة والفنون الابعاد التنموية والاقتصادية للتعداد العام للسكان .
وخلصت الطاولة التي أستضافت رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وعدد من مشرفي التعداد بحضور نخبة من الاكاديميين والخبراء والمحللين الاقتصاديين الى ان الضرورة الملحة تستدعي اجراء تعداد سكاني لما له من تأثيرات واضحة على البعد الاقتصادي فهو يساهم في ايجاد قاعدة بيانات ومعلومات تساعد صناع القرار على رسم السياسيات التنموية في العراق .

بغداد / كريم محمد حسين – احمد مطير
عدسة / سعدالله الخالدي

العلاق يتحدث

وقال الدكتور مهدي العلاق وكيل وزراة التخطيط والتعاون الانمائي رئيس الجهاز المركزي للاحصاء : ان التعداد يعد
عمل تنموي هدفه الاساس والعام هو توفير قواعد بيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموغرافية التي تخدم راسمي السياسيات ومتخذي القرارات.
واضاف العلاق : اذا كانت مؤسسات الدولة وحتى منظمات المجتمع المدني تعرف احيانا بعض قواعد البيانات عن بعض الظواهر والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لاسيما من خلال نشاطات الجهاز المركزي للاحصاء والذي من يقف على الكثير من المعلومات التي توفرها المسوحات الاحصائية التي نفذها واطلقها هلى مدى عمر الجهاز وخاصة في السنوات الاخيرة فبعد ان توفرت الكثير من ظروف العمل المناسب من الامور الفنية والمادية والتي ساعدت على انجاز الكثير من المسوحات الاحصائية المهمة جدا وفرت الكثير من القواعد البيانات .
وتابع العلاق : توفر هذه المسوحات والتي تقترن بمستوى التمثيل لانها تأخذ عينات عشوائية من المجتمع ونحرص على ان تكون هذه العشوائيات ممثلة للمجتمع ولكن مستوى التمثيل يختلف من مسح لاخر وحسب حجم العينة ففي بعض المسوح تطلق على مستوى العراق وفي بعض الاحيان على مستوى المحافظات ولكن لا تستطيع ان توفر مؤشرات ومعلومات على مستوى الاقضية لاننا كلما كلما دخلنا في تفصيل اخر كلما تطلب ذلك مزيداً من العمل فالعادة المسوح الاحصائية ليست في العراق فحسب وانما في كل دول العالم تقترن بأختيار العينات وفي الغالب تفلح في ان توفر مؤشرات على المستوى اصغر تشكيل فأذا اردنا ان نعرف خصائص اية ظاهرة اقتصادية او اجتماعية او بيئية او سكنية على المحافظة او القضاء او الناحية او القرية او المحلة سيكون هذا متوفرا من خلال التعداد العام للسكان لا المسوح الاحصائية لان من ميزات التعداد الفريدة هو انه يوفر قاعدة بيانات على مستوى اوسع من التفاصيل المطلوبة وبدلالة جغرافية او بدلالة المؤشرات نفسها .
واشار رئيس الجهاز المركزي للاحصاء الى ان التعدادات تنفذ كما هو معروف بدورية منتظمة في دول العالم ومنها العراق فهو ينفذ مرة واحدة كل عشر سنوات والعراق نفذ التعدادات في الثلاثينات والاربعينيات فضلا عن تعداد عام ١٩٥٧ وانا مطلع على القوانين التي صدرت في ذلك الوقت والتي تشير الى الدورية ، ففي تعداد عام ١٩٤٧ يشار الى ان التعداد عملية يراد منها جمع البيانات وفق دورية منتظمة الا وهي مرة كل عشر سنوات لذلك يعتبر العراق من الدول الرائدة في المنطقة العربية في انتظام عملية التعدادات العامة للسكان فقد نفذ في الاعوام ٢٧ و٣٤ و٤٧ وعام ١٩٥٧ وتعداد عام ١٩٦٥ حيث جاء قبل موعده لاعتبارات محددة ثم ان هذه التعدادات لم تكن تنفذ من قبل وزارة التخطيط اذا لم تكن وزارة التخطيط موجوده اصلا فقد كانت تنفذ من قبل وزارة الداخلية او ما تسمى بوزارة الشؤون الاجتماعية .

أهداف التعداد

وتابع قائلا : بعد تأسيس وزارة التخطيط وتشكيل الجهاز المركزي للاحصاء بدأ يأخذ على عاتقه تنفيذ التعداد منذ عام ١٩٧٧ وهنا بدأت نقطة الاختلاف بين اهداف التعداد سابقا وهدفه الحالي فسابقا كان هدف التعداد فضلا عن الجوانب الاساسية من توفير البيانات التي تستخدم في الخطط كان الهدف منه ايضا هو الوصول الى معلومات قيدية تستخدم في سجلات النفوس لذلك نحن الان نتشبث الان بتعداد عام ٥٧ لان الكثير من القرارات الادارية او التنظيمية صدرت بدلالة هذا التعداد ولكن منذ عام ٧٧ حيث نفذ الجهاز المركزي للاحصاء اول تعداد بمسؤوليته المباشرة فأختلف توجه التعداد فأصبحت اهدافه هي توفير قاعدة بيانات تخدم راسمي السياسات ومتخذي القرارات ولم يعد بعد مسألة قيود النفوس او الاحوال المدنية كما كان في السابق حتى مع استخدامات خاصة

ثناء عباس

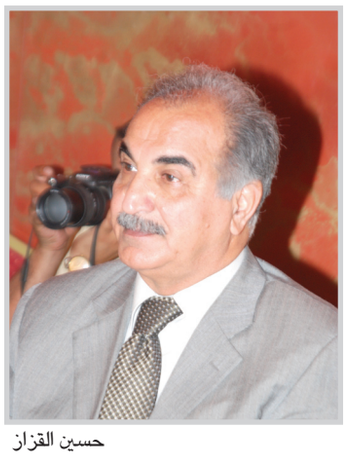
حسين القزاز

د. صباح التميمي

مناف الصائغ

غازي الكناني

ترتفع فأبدت عدم استعدادها لاجراء التعداد موقعيا او ميدانيا فأنصرف النظر عن تعداد عام ٢٠٠٤ وبدأنا نفكر بتعداد ٢٠٠٧ وايضا عملنا لفترة طويلة وكلنا يعرف ظرف عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ثم صار اصرار واضح على تنفيذ التعداد عام ٢٠٠٩ وصدر القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨ وبموافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب و صدوره من هيئة الرئاسة ونشره في جريدة الوقائع الرسمية .
ولفت العلاق الى ان التعداد كما هو مقرر ان ينفذ في ٢٤ \ ١٠ \ ٢٠٠٩ وكل استعداداتنا كانت قائمة على هذا الاساس ومن الملاحظ ان الاستعدادات المنفذة كانت بشكل هادىء وغير ملموس في بغداد والمحافظات ولدينا ابنية مجهزة لكل متطلبات التعداد وكذلك في المحافظات هيأنا انفسنا سواء من الجانب المادي او الكوادر البشري وهناك موازنة مالية جيدة حددت للتعداد وفي خلال الاشهر الماضية حصل نقاش شديد في موضوع امكانية تنفيذ التعداد في موعده وكما معروف ان التعداد مالم يقترن بمباركة او اتفتق الاطراف بشكل عام نعتقد ان معدلات الاستجابة ستتأثر وقد تنحرف بعض المسارات فهناك طلبات من بعض الاخوة من مكونات الشعب في ؤمحافظة كركوك وفي محافظة نينوى بعثوا برسائل رسمية للحكومة تطالب فيها تأجيل يوم التعداد السكاني الى حين حسم اشكالات المناطق المتنازع عليها واشكالات التغيرات الديموغرافية في بعض المناطق وبأزاء ذلك ناقش مجلس الوزراء هذا الموضوع وطلب من خلال وزارة التخطيط ان تقدم بدائل تحاول من خلالها تواصل عملها في التعداد وفي نفس الوقت ان تكون اكثر واقعية في مواجهة الاشكالات التي حصلت .

الترقيم

وبين انه ليس سرا ان اشير الى اننا ارسلنا تقريرا فنيا الى مجلس الوزراء وننتظر من المجلس ان يناقش هذا التقرير خلال الاسبوع المقبل لكي يتخذ القرار المناسب وتوصياتنا كانت واضحة ومحددة وهي ان تستمر الاجهزة الفنية المختصة وعلى رأسها الجهاز المركزي للاحصاء في عمليات التسجيل وهناك ايضا دورة لمدراء المحافظات ورؤساء فرق الاسناد في المركز الوطني للتطوير الاداري وهذا يعني ان اجراء اتنا مستمرة وسنستمر في هذه الاجراءات لاسيما في عمليات الترقيم والحصر التي نعتبرها العمود الفقري لانجاح التعداد ولدينا ولاول مرة في عملية ترقيم الدور والمباني والمحلات وفي هذه العملية سنتظر قرار التعداد فأذا ما اوجل التعداد الى اي وقت اخر خلال عام ٢٠١٠ نكون نحن مستمرين في عمليات الترقيم والحصر

بغداد عندما حصل اكتضاض سكاني كبير في بغداد فصدر قرار بأن لايجوز تملك الافراد او الاسر الا من كان مسجلا في تعداد عام ٧٧ في بغداد والحقيقية هذا هدف خارج عن الاطر التقليدية او المنهجية في التعدادات العامة للسكان ولايجب في التعدادات عادة في مثل هكذا قرارات ، لذلك عندما يتوجه التعداد لاتجاهات غير اتجاهات تنموية وتخطيطية واضحة ينحرف عن مساراته فتعدادات ٧٧ و٨٧ و٩٧ تعدادات كانت اهدافها ليست قيدية اهداف تخطيطية تنموية .

تحولات اقتصادية

واوضح العلاق انه بعد سقوط النظام كانت هناك تحولات ديموغرافية واقتصادية وكان هناك توجه منذ نهاية عام ٢٠٠٣ الى تنفيذ تعداد مبكر وفعلا خططنا في البداية وبذلنا جهود حثيثة وسريعة ولكن كما هو معروف كانت هناك هيئة عليا للتعداد وفيها ممثلين من وزارات ذات علاقة مثل وزارة الداخلية ولكن بعد بدأت موجات العنف والاضطربات

ونستعد ايضا لعملية العد السكاني هذا هو واقع التعداد في الوضع الحالي .
واكد العلاق على ان استخدامات التعداد في مجالات التنمية حيث ان معظم الناس و لا اوقل المتخصصين الفنيين يتصورون ان جهدنا في الميدان هو يوم حظر التجوال عند تماء

جانب من الطاولة

استمارات التعداد العام للسكان وهو عملية الحصر والترقيم ، فلا بد ان نعرف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وما سنوفر من خلال عمليات الحصر والترقيم وفي مجال الحسابات القومية ، والجهاز المركزي للاجصاء يختص بأصدار بيانات الاقتصاد الوطني والتي يقف في مقدمتها الناتج المحلي والاجمالي والدخل القومي وتكوين ر أس المال ونرى ان الكثير من اخفاقات العمل في الحسابات القومية ويقدم المؤشرات او الاطر الاقتصادية .
وفي تعقيب للمحلل الاقتصادي مناف الصائغ الباحث في المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي قال فيه : لهذا السبب انا تكلمت في مجلس الوزراء ومجلس النواب بأني لا اتخوف من يكون وفر وتكون لدي امكانية حتى ان ندفع مما يجعلنا نتفاءل اكثر فنحن نعمل على كافة القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى قطاع النفط وعندما نتكلم عن الشركات وعن الزراعة فسوف يكون لها عائد وكذلك القطاعات الاخرى فلها عائد ايضا اذن سيكون لدي عجلة اقتصادية تشتغل وتتحرك في هذا الجانب فعليه الموازنة الان واضاف الصائغ : كان مقترحا الان وهذا كان مقترحا ولكن هناك تسائل هل من المعقول ان نترك المواطن ينتظر الخدمات لمدة خمس سنوات وعندما تتوفر الاموال والعائدات النفطية يعوزنا التخطيط الصحيح لاننا نفتقد الى البيانات الصحيحية التي تؤهلنا الى اتخاذ القرار الصحيح.
من جانبه اشاد المحلل الاقتصادي غازي الكناني بأبتعاد الجهاز المركزي للاحصاء في استماراته عن الجوانب السياسية والطائفية مشيرا الى ان المخططين الاقتصاديين ينظرون لهذا التعداد على وفق المعطيات والبينات حتى يستطعون ان يخططو البرامج وهذه الخطط سوف تقدم الى صناع القرار السياسي او متخذ القرار الالية المناسبة لتنفيذ هذه البرامج والخطط الاقتصادية بالعراق . ومن جانبها اكدت الاكاديمية الدكتورة صباح التميمي على ضرورة اجراء التعداد السكاني بوقته المحدد من دون تأخير مشيرة الى اهميته في عمل واعداد الموازنات العامة للدولة فضلا عن الدراسات المستقبلسة التي تعتمد بشكل رئيس على البيانات والمعطيات التي يوفرها التعداد العام للسكان .
الى ذلك قال الباحث الاقتصادي علي الفكيكي : ان الاحصاء السكاني له ابعاد على المستوى التنموي المحلي والذي يرتبط بصلة وثيقة مع الوضع التنموي العالمي لافتا الى اهمية اجراء التعداد العام للسكان ضمن مخطط السياسة العالمية .
واضاف الفكيكي : ان التعداد ليس بالضرورة ان يتعلق بالخصائص المكانية بقدر مايفضي الى دراسة بعض المعطيات التي تتعلق بالتوازن الجنسي وتركيبة السكان من حيث عدد الذكور والاناث مؤكدا انها تعد قضايا مهمة في تحديدات السياسة العالمية التي تؤكد عالمية التعداد واهميته العالمية وليس الوطنية فقط.

من الواقع الاقتصادي

طاولة مستديرة

عباس الغالبي

تأتي هذه الطاولة المستديرة التي عقدت يوم أمس ضمن سلسلة من الطاولات التي ستنفذها (المدى) في الشأن الاقتصادي خلال الفترة القادمة وفي مختلف المحاور والقضايا التي يتحرك بضوئها المشهد الاقتصادي العراقي ، وهي أحدى النشاطات التي دأبت مؤسسة المدى على تنظيمها لاشاعة الوعي الثقافي والمعرفي والاقتصادي .
ومماالطاولات المستديرة ألا هي احدى مديات المؤسسة في أصبوحاتها ونهاراتها ومساءاتها وتواصلها مع مجتمع الفكر والسياسة والثقافة والاقتصاد ، وعندما تحمل هذه الطاولة عنوان الاهمية الاقتصادية للتعداد العام للسكان فأنها تنطلق من الاهمية القصوى للتعداد العام للسكان الذي لم يعد مجرد احصاءات رقمية مجردة لعدد سكان العراق فحسب بقدر ماهو عملية تجهيز وتحليل بينات ومعطيات ديموغرافية واقتصادية وحتى اجتماعية وهو يوفر بيانات شاملة تعد مرتكزا أساسيا في التخطيط المستقبلي ولاسيما في الخطط التنموية والاقتصادية الستراتيجية وهي موضع حديثنا وبحثنا في هذه الطاولة المستديرة التي شهدت حضور نخب اقتصادية واعلامية وفكرية أغنت الجلسة بالمداخلة والطرح والتعقيب ، بعد أن فرغ القائمين على التعداد العام للسكان من طرح ورقة العمل خلال الجلسة بحيث تلاقحت الافكار والرؤى سعيا للوصول الى المبتغى الذي عقدت من أجله الطاولة .
ومما يلفت الانتباه حقا ان الجهاز المركزي للاحصاء ومن خلال أشارات وعرض رئيسه الدكتور مهدي العلاق أنه مستعدا بالشكل الاداري والفني والتقني مايجعله قادرا على أداء التعداد بشكل يتساوق مع الحاجة الملحة له في الظروف الحالية بعد أن حدث ماحدث بعد التغيير العاصف الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ من تغييرات ديموغرافية واسعة تتطلب التعرف على المؤشرات والمعطيات الرقمية والاحصائية الجديدة للسكان والمساكن فضلا عن حاجة العملية الديمقراطية والسياسية للبيانات الجديدة لوضع الهيكيلية الجديدة سياسيا واقتصاديا ، ومايهمنا في هذه الطاولة الابعاد التنموية والاقتصادية المتوخاة من التعداد والتي حرصت مؤسسة المدى على عقدها انطلاقا من الاهمية التي تغلف هذه العملية الاحصائية الشاملة التي ترتكز عليها عمليات التخطيط للسياسات الاقتصادية المستقبليةفي ظل الاختلالات الهيكيلية والبنيوية التي يعاني مها الاقتصاد العراقي في وقت يتطلع المراقبون الى عملية اصلاح اقتصادي في مختلف القطاعات والمحاور ،وقد سلطت هذه الطاولة بمجملها على هذه الابعاد الاقتصادية للتعداد العام للسكان المزمع عقده قريبا وشهدت نقاشات وتعقيبات مستفيضة تظافرت فيها طروحات المحاضرين والمعقبين والمتداخلين سعيا منا لاشاعة الوعي الاقتصادي للتعداد العام للسكان .

abbas.abbas80@yahoo.com

حركة السوق

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٨ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

المـــواد الانشـــائيـــة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٢٥٠ ديناراً
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين اسود	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	١٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	١٠٠٠ دينار
عرموط عراقي	٢٠٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
ألو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٢٥٠ ديناراً
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار